

التطور التاريخي للمسؤولية الدولية:

تأثرت فكرة المسؤولية الدولية بعوامل التطور التدريجي للقانون الدولي، تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية، وهذا ما أدى إلى تغيير مضمونها حتى تستجيب لحاجات المجتمع الدولي في كل فترة، فقد تحولت المسؤولية الدولية من مجرد فكرة إلى مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي.

1- تطور فكرة المسؤولية الدولية:

تعد المسؤولية من أقدم القواعد التي حكمت العلاقات بين الجماعات والأفراد، وقد ساد نظام الأخذ بالثأر والانتقام في العصور القديمة، واستمر قرناً عديدة، كما لا يزال موجوداً في عصرنا هذا لكن بصور مختلفة، وقد طبق نظام الثأر بين الدول كما طبق بين الأفراد، واعتبرت الجماعة مسؤولة عن الجرائم والأفعال غير المشروعة التي يرتكبها الأفراد.

بقيت فكرة المسؤولية الجماعية سائدة حتى أواخر القرن 17، ومع ازدهار التجارة وتزايد العلاقات بين الدول تم العدول عن نظام الثأر والمسؤولية الجماعية، واعتمدت قاعدة المسؤولية الشخصية النابعة من أحكام الشريعة الإسلامية.

2- تطور أشخاص المسؤولية الدولية:

ظهر مصطلح المسؤولية الدولية في أوائل القرن 18، لكنه تطور واكتمل خلال القرن 19 ففي بداية الأمر كانت الدولة هي الشخص الوحيد الذي يتحمل المسؤولية الدولية، ثم ظهرت المنظمات الدولية كفاعل قوي في العلاقات الدولية، وعلى إثر الجرائم البشعة المرتكبة خلال الحربين العالميتين تم الاعتراف بالمسؤولية الدولية الجنائية للفرد.

أ- الدولة:

كانت الدولة في ظل القانون الدولي التقليدي هي الشخص الوحيد في المجتمع الدولي فهي وحدها من يمكن أن تتحمل المسؤولية الدولية، ويشترط في ذلك أن تتمتع الدولة بالسيادة الكاملة والاستقلال السياسي، وإذا كانت الدولة عبارة عن اتحاد فدرالي فإن شخصية أعضاء الاتحاد

تنصهر في قالب الدولة الفدرالية، فهذه الأخيرة هي من تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية الدولية، أما في الاتحاد التعاهدي فتبقى لكل دولة شخصيتها القانونية المستقلة.

ب- المنظمات الدولية:

مع ظهور المنظمات الدولية لم تعد الدول الشخص الوحيد في القانون الدولي، فأصبحت المنظمة الدولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، وقد عبرت عن ذلك محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول قضية الكونت Bernadotte سنة 1949، حيث اعترفت لمنظمة الأمم المتحدة بالأهلية القانونية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بموظفيها.

وقد اختلف الفقهاء حول مدى تحمل الدول الأعضاء للمسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة التي ارتكبتها المنظمة الدولية، فذهب اتجاه إلى القول بتحمل المنظمة الدولية وحدها مسؤولية أفعالها غير المشروعة، بينما ذهب اتجاه آخر إلى أن الدول الأعضاء يتحملون جانباً من المسؤولية الدولية وفقاً لمبدأ المسؤولية التضامنية، أما لجنة القانون الدولي فقد أقرت في مشروعها حول مسؤولية المنظمات الدولية أن مسؤولية الدول الأعضاء لا تنشأ إلا في حالات استثنائية.

ج- الفرد:

اختلف الفقه الدولي في مسألة تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية فظهرت ثلاثة اتجاهات:

المدرسة الموضوعية: أنكرت الشخصية القانونية الدولية للفرد، فالفرد هو محل للحقوق التي يقرها القانون الدولي لكنه ليس شخصاً من أشخاصه.

المدرسة الواقعية: على عكس الاتجاه السابق اعتبر أنصار هذه المدرسة أن الفرد هو الشخص الوحيد في القانون الدولي، فهو المخاطب الحقيقي بأحكامه وبأحكام القانون الوطني، أما الدولة فهي مجرد وسيلة فنية للتعبير عن مصالح الأفراد.

المدرسة الحديثة: توسط هذا الاتجاه الاتجاهيين السابقين، حيث اعتبر أن الفرد ليس موضوعا من مواضيع القانون الدولي ولا شخصا من أشخاصه، لكنه المستفيد النهائي من أحكامه، ولا يمكن للفرد أن يمارس حقوقه الدولية بنفسه، بل تتولى الدولة تسيير كل ما يخص العلاقات الدولية.